بعد تعديلات روسية.. واستثناء داعش و«النصرة» والأشخاص والجماعات المرتبطة بهما

مجلس الأمن يتبنى قراراً بوقف إطلاق نار في سورية لمدة ٣٠ يوماً

الوطن – وكالات

تبنى مجلس الأمن الدولي أمس بالإجماع مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق نار في سورية لمدة ٣٠ يوماً، يستثنى منه تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، و«الأشخاص والجماعات والمنشآت والكيانات» التي ترتبط بالمجموعات الإرهابية، وذلك بعد تعديلات أدخلتها روسيا على مسودة مشروع القرار.

وأعلن مندوب الكويت الذي ترأس بلاده حالياً مجلس الأمن منصور عياد العتيبي أن جلسة المجلس مخصصة لمشروع قرار تقدمت به «بولندا وبيرو والسويد وغينيا الاستوائية وساحل العاج والكويت والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأميركية».

وبعد طرح المشروع للتصويت، أعلن العتيبي، أنه «نال موافقة ١٥ صوتاً مؤيداً بوصفه القرار ٢٤٠١».

وأرجأ مجلس الأمن الدولي الخميس والجمعة جلسة تصويت على مشروع قرار كويتي سويدي ينص على «رفع كل شكل من أشكال الحصار عن مناطق عدة أبرزها الغوطة الشرقية ويطلب من كل الأطراف وقف حرمان المدنيين من المواد الغذائية والأدوية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة»، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية «فرانس برس».

وكانت الجلسة مقررة الساعة ٧ بتوقيت دمشق من يوم أمس إلا أنها تأخرت قرابة ساعتين، ليلتئم بعدها المجلس ويصوت على مشروع القرار.

وكان مشروع القرار يطالب بوقف للأعمال العدائية في سورية لمدة ثلاثين يوماً يبدأ بعد ٧٢ ساعة من تبنيه، ويحدد مهلة ٤٨ ساعة لإدخال مساعدات إلى الغوطة الشرقية.

وذكرت مصادر إعلامية أن الكويت والسويد أدخلا تعديلات على المشروع، طالبت بموجبه جميع الأطراف «بوقف الأعمال العدائية دون تأخير لمدة ثلاثين يوماً متتالية» وإدخال المساعدات إلى المناطق المحاصرة وإجلاء الحالات الإنسانية.

المندوب السوري الدائم في الأمم المتحدة في مجلس الأمن خلال الجلسة حول سورية أمس (رويترز)

من جهتها ذكرت «فرانس برس» أنه و«في تنازل لروسيا ينص مشروع القرار الجديد على أن وقف إطلاق النار لا يشمل العمليات ضد تنظيم داعش الإرهابي أو القاعدة (النصرة)، بالإضافة إلى الأشخاص والجماعات والمنشآت والكيانات» التي ترتبط بالمجموعات الإرهابية.

و أشارت الوكالة إلى أن التعديلات «محاولة لتجنب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو)، بعدما لجأت إليه ١١ مرة حيال مشاريع قرار ضد دمشق».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أبدى استعداد بلاده لتمرير مشروع القرار مشترطاً ما سماه «صيغة من شأنها أن تجعل الهدنة حقيقية ومبنية على تقديم ضمانات (..) تستند إلى ضمانات الجهات الفاعلة الخارجية، وبخاصة تلك التي لها نفوذ على المجموعات المتطرفة المتمركزة في هذه الضاحية من دمشق».

وأشار لافروف إلى أن «الأميركيين وحلفاءهم ما زالوا يرفضون تبني تعديل يجعلهم مسؤولين عن إرغام المسلحين على تقديم ضمانات واضحة لوقف عمليات القصف».

وبدا أن واشنطن غاضبة من ثبات الموقف الروسي، فقالت السفيرة الأميركية في المجلس نيكي هايلي «سنرى اليوم إن كان لدى روسيا ضمير»، في إشارة إلى أن المواقف لم تكن متوافقة قبل التصويت.

وأعلنت موسكو الخميس أنها عرضت على الميليشيات إجلاء مقاتليها مع عائلاتهم من الغوطة الشرقية على غرار حلب، إلا أن «جبهة النصرة وحلفاءها رفضوا»، ووجهت ميليشيات «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» رسالة إلى الأمم المتحدة رفضوا فيها أي «تهجير للمدنيين أو ترحيلهم» على حد قول «فرانس برس».

وكان مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري أكد خلال جلسة مجلس الأمن الخميس حول مشروع القرار أن تعريض حياة ثمانية ملايين سوري في دمشق للخطر من أجل حماية الإرهابيين في الغوطة الشرقية أمر غير مقبول مشيراً إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تتورع عن المشاركة في حملة التضليل التي تشنها بعض الدول لحماية بضعة آلاف من أفراد المجموعات الإرهابية فيها وأن مشروع القرار الذي تقدمت به الكويت والسويد إلى مجلس الأمن لم يتم التنسيق بشأنه مع وفد سورية وهذا عيب كبير.

وقبيل التصويت أمس زعم ما يسمى «سفير الائتلاف المعارض في فرنسا» منذر ماخوس في لقاء تلفزيوني بأن «القرار يتيح قيمة مضافة تراكمية للغوطة الشرقية تمهيداً لضربة فرنسية أميركية مرتقبة لسورية»، وقال «أنا مقتنع إذا لم يمر القرار فإنه سيتلوه عمل عسكري غربي تقوم به على وجه التحديد الدول التي تحدثت عنها».

وادعى ماخوس أنه «حتى لو تم تمرير قرار مجلس الأمن الحالي فلدى النظام وحلفائه الكثير من الأدوات ليعطلوه»، وتابع: «كل ما يحدث محاولة لإنضاج تقسيم متقدم لسورية من قبل جميع الأطراف».

وفيما بدا محاولة لتعديل ثبات الموقف الروسي أجرت وزيرة الخارجية السويدية مارغوت فالستروم اتصالاً بنظيرها لافروف، أمس، وفق بيان للخارجية الروسية أوضح أن الاتصال شهد «تبادل الآراء حول تسوية النزاع في سورية، بما فيها المناقشة الجارية بين أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن تبني قرار الهدنة الإنسانية في سورية».

في غضون ذلك كانت أصوات حلفاء المسلحين والإرهابيين تتصاعد من كل حدب وصوب لإنقاذ أدواتهم، فالحاكم القطري تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني اعتبر أن ما يجري في الغوطة «جرائم ضد الإنسانية»، بغض النظر عن الخلافات السياسية في وجهات النظر إزاء ذلك، وحمل في تدوينة على حسابه في «تويتر» المجتمع الدولي «المسؤولية عن حماية المدنيين، ولا يجوز أن يتملص منها».

كما حاولت هذه الدول الضغط على روسيا إذ طالبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في رسالة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتأييد مشروع القرار الكويتي السويدي، على حين أبدى ماكرون استعداد بلاده «لاستقبال أي شخص تجليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مسرح العمليات هذا».

وجاء الموقف الأبرز أمس من تركيا التي تشن عدواناً يستهدف المدنيين في عفرين شمال حلب، ليطالب إبراهيم قالن المتحدث باسم زعيمها رجب طيب أردوغان بوجوب وقف المجتمع الدولي بأسره لما سماه «المذبحة» في الغوطة.

جلسة للتضليل الإنساني في مجلس الأمن

وكالات

حملة من التضليل الإنساني شنها وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك ومندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في جلسة مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في غوطة دمشق الشرقية.

وقالت وكالة «سانا» للأنباء أمس: «جعلت الخبائث كلها في خزانة.. وجعل مفتاحها الكذب» ينطبق هذا القول على وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وعلى مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الذين أتحفونا بحملة كذب وافتراء في جلسة مجلس الأمن بالأمس (الجمعة) حول الوضع الإنساني في الغوطة الشرقية، وكان لازماً رد مندوب سورية الدائم، بشار الجعفري لهم بأن الجحيم يتسع لهم جميعاً فلا داعي للتسابق في الكذب والنفاق.

وأضافت «سانا»: يستهجن الكثير من العاملين في الشأن الإعلامي اعتماد وسائل إعلامية كبرى في تقاريرها حول سورية على مواد وصور تنشرها مصادر غير معروفة على وسائل التواصل الاجتماعي، باعتبار أن المصداقية تعتمد على مصدر مؤكد على الأقل ومصادر متقاطعة ومعروفة في أغلب الأوقات، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بمجلس الأمن الدولي الذي يتحكم بمصائر دول وشعوب، وأصبح يعتمد على رسائل عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي لإدانة دولة هنا وحكومة هناك والتهديد بشن حرب بناء على تلك الرسائل؟!!.

وأوضحت الوكالة، أن من يقرأ رسائل وردته عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي في جلسة لمجلس الأمن الدولي ينتقي ما يشاء منها ويعرض ما يناسبه، وإلا فكيف نفسر أن رسائل الأهالي في الغوطة الشرقية وصلت إلى هاتف منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ولم تصله رسائل الأهالي في دمشق وكفريا والفوعة...؟ كيف لم تصله الرسائل الرسمية من الحكومة السورية؟.

وقالت: الحقيقة من تابع جلسة مجلس الأمن بالأمس (الجمعة) حول سورية يستطيع أن يطلق عليها جلسة التضليل الإنساني فالبداية كانت من منسق الأمم المتحدة التقطتها المندوبة الأميركية والمندوبان البريطاني والفرنسي، وكلهم يجمع على أنه لا يمكن إعطاء أولوية لمحاربة الإرهاب الذي يضرب دمشق، فأهلها ليسوا مدنيين مثل أبناء الغوطة في مقياس الابتزاز السياسي، والمباني المدنية والمدارس والمشافي في دمشق ليست أبنية مدنية كما هي حال المباني المدنية في الغوطة التي يؤكد لوكوك استهدافها «عمداً» من قبل الجيش السوري.

وأضافت: لماذا العملية العسكرية في الغوطة..؟ يقول لوكوك إن العملية العسكرية ازدادت في الغوطة ولكنه تجاهل السبب؟.. فالغوطة الشرقية كانت ضمن مناطق خفض التصعيد!.. ومنذ أكثر من شهرين تقريباً ازدادت وتيرة قصف المجموعات الإرهابية في الغوطة لمدينة دمشق بقذائف صاروخية متطورة قدرتها التدميرية أكبر وأدت إلى استشهاد وجرح المئات من المدنيين ومنهم أطفال ونساء ورجال.. فكان لا بد من تخليص الغوطة وأبنائها وأبناء دمشق من هذا الخطر اليومي الذي يتعرض له المدنيون في دمشق.

وبسخرية تتابع «سانا»: السيد لوكوك لم تذكّره صورة الإرهابيين يأكلون أكباد البشر ويهدمون آثار تدمر ويفجرون المشافي والمساجد ويقطعون الرؤوس «بالعصور الوسطى» ولا بغيرها.. فقط تذكر لوكوك «العصور الوسطى» عندما تحرك الجيش العربي السوري للقضاء على هؤلاء الإرهابيين!!

ومضت «سانا» قائلة: المندوب البريطاني بخبرته الجهادية تأكد «بالعدد» أن وجود جبهة النصرة الإرهابية «متواضع في الغوطة وعدد مقاتليها أقل من ربع واحد بالمئة» من السكان.. ما هذا الرقم الدقيق؟ ربما منتسبو «النصرة» يسجلون أسماءهم لدى وزارة الخارجية البريطانية!! وربما هذا يعني أن نتركهم يحتجزون أهالي الغوطة ويخطفون أمن دمشق.. لكنه لم يتفوق على نظيره الفرنسي المختص بحصر عدد المشافي والأبنية المدنية التي يقصفها الجيش السوري «عمداً»!!.

واعتبرت «سانا» أن قصة الكذب والتضليل هذه لن تنتهي، وهي مفتاح للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحتلالها وقتل شعوبها وتفكيكها.

فيسك: الجيش السوري يسعى إلى حسم معركة الغوطة

الوطن- وكالات

أكد مراسل صحيفة «إندبندنت» البريطانية في سورية روبرت فيسك نية الجيش العربي السوري وحلفائه حسم معركة الغوطة الشرقية، مشيراً إلى أن إدلب ستكون المحطة المقبلة لعمليات الجيش.

وذكر فيسك، أن الجيش العربي السوري نقل قواته من محافظات دمشق، ودرعا، وحلب، وحمص، في وضح النهار، خلافاً للتكتيكات العادية، كي يظهر للمسلحين المسيطرين على الغوطة الشرقية كيف ستنتهي معركتهم.

وأشار فيسك في تقرير لصحيفته، نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أمس إلى أن المفاوضات بين الجيش العربي السوري والمسلحين في الغوطة لا تزال مستمرة بوساطة روسية مباشرة، من أجل إنشاء ممرات إنسانية وطرق لخروج آلاف المدنيين العالقين في المنطقة، مثل المباحثات التي جرت في حلب أواخر عام ٢٠١٦، وذلك بالتزامن مع مواصلة التصعيد العسكري في الغوطة.

وبحسب الصحفي البريطاني، فإن مسلحي جبهة النصرة الإرهابية، أكثر تمسكاً من (ميليشيات) «جيش الإسلام»، و«فيلق الرحمن»، برفض تسليم أنفسهم إلى القوات السورية، حتى ولو سُمح لهم بالخروج من المنطقة بالأسلحة الخفيفة.

وكشف، أن صفوف المسلحين في الغوطة مشتتة، وخاصة في ظل العلاقات المتوترة بين السعودية وقطر اللتين تعتبران داعمي «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» على التوالي.

واعتبر فيسك، أن الوضع الميداني في ضواحي دمشق لا يزال معقداً للغاية، مذكراً بأن آلاف الجنود السوريين راحوا ضحية المواجهات العنيفة عند جبهة الغوطة الشرقية التي سقطت في أيدي المسلحين عام ٢٠١٣، علاوة على تفجيرات سيارات مفخخة في دمشق، والقصف المتكرر من الميليشيات المسلحة على أحياء العاصمة.

وذكر الصحفي البريطاني، أن الجيش العربي السوري يسعى إلى حسم معركة الغوطة بغية مواصلة عملياته في محافظة إدلب، ثم سيواجه مهمة إسقاط السيطرة الأميركية الكردية على الرقة، وفقاً لموقع «روسيا اليوم».

ورجح فيسك، أن الحكومة السورية قد بذلت جهوداً في حل مسألة الرقة، إذ أرسلت قوات شعبية موالية لها إلى عفرين لمساعدة الوحدات الكردية في صد الهجوم التركي، وذلك من أجل دق إسفين أكبر بين واشنطن وأنقرة، لإجبار الولايات المتحدة على التنازل عن حلفائها الأكراد في منطقة الفرات.

في المقابل قدمت مواقع معارضة قراءة مختلفة لمقال فيسك، مشيرة إلى أنه ذهب إلى أن المفاوضات التي تدور بين الجيش والميليشيات المسلحة «قد تستمر، وسيستمر التفاوض حول قرار فرض الهدنة في مجلس الأمن الدولي، مع حضور «الفيتو» الروسي، لكن ذلك كله، لن يؤدي إلى وقف قصف الغوطة الشرقية في أي وقت قريب».

وبحسب المواقع، أشار فيسك إلى أن الغوطة تعد نوعاً متفرداً من أنواع الحصار حيث تعتمد على سياسة «الصدمة والرعب»، وهو أمر يجب أن يكون أعداء دمشق قد فهموه، والغارات التي يشنها الجيش وحلفاؤه الروس هي أوضح دليل على هذه السياسات.

ونقل فيسك بحسب المواقع عن ضباط المدفعية السورية قولهم: إن ما يجري يمثل ضربات «جراحية»، بسبب اختباء المسلحين في المستشفيات، واستخدام المدنيين كدروع بشرية.

وشدد على أن «اللقطات من الغوطة الشرقية تفشل في إظهار الإسلاميين المسلحين الذين يقاتلون في الجيب، وأنه لا سبب للشك في معاناة المدنيين».

قولاً واحداً

قرار محيط العاصمة

سامر ضاحي

لا تشي الحشود العسكرية في محيط الغوطة الشرقية، باستعداد حكومي قبول أي تسوية من شأنها إطالة أمد تواجد جبهة النصرة الإرهابية ومعها المعارضة المسلحة في الغوطة، مع ما يعنيه ذلك من استمرار التهديد لاستقرار العاصمة على الدوام، لأن الفرصة اليوم متاحة وبشكل كبير أمام دمشق لنزع الشوكة المغروسة في حلقها منذ أكثر من سنتين والمتمثلة بإغلاق طريق حمص دمشق الدولي، وانعكاسات ذلك اقتصادياً كون الطريق يربط جنوب سورية بشمالها.

الروس، حلفاء دمشق، سربوا أنباء عن إجرائهم مفاوضات في أروقة الأمم المتحدة حول مشروع قرار يخص الغوطة الشرقية بعدما دفعت الحشود العسكرية المنظمة الأممية للمناداة بهدنة في عموم سورية فشلت أكثر من مرة بالصمود في مرات سابقة، وحرصت موسكو على التلويح بعصا اتفاق حلب كاشفة أن ملف الغوطة بات مستعجل الحل لا مؤجله، على حين كانت الأنباء المسربة حكومياً تشي بمفاوضات حول اتفاق مصالحة نفتها الميليشيات وأكدها رئيس هيئة التفاوض المعارضة نصر الحريري.

الواضح أن العملية العسكرية ستكون واسعة النطاق تحقق تقدماً نوعياً في المرحلة الأولى يتبعها اللجوء إلى المقترح الروسي أي سيناريو حلب، لاسيما وأن لدمشق سنداً دولياً يتمثل بانتهاء مهلة اتفاق خفض التصعيد في ٢١ كانون الثاني الماضي دون تمديد، وهي المحددة سلفاً بستة أشهر حيث أعلنت موسكو سابقاً أن الاتفاق وقع في ٢٢ تموز العام الماضي، كما أن دمشق كانت تؤكد أن مصير مناطق خفض التصعيد هو المصالحة وهو ما لم يتم إلى اليوم.

الروس سيدعمون الجيش في عمليته داخل الغوطة، ليقطعوا الطريق عن ما أعلنوه سابقاً من مساع أميركية لإقامة قواعد داخل الغوطة وهم الذين يبحثون اليوم عن حل لمعضلة القواعد الأميركية في شمال شرق سورية في ظل واقع متوتر بين القوتين العالميتين، كما أن الأميركيين يبدون في موقف لا يحسدون عليه أمام المعارضة، فهم ليسوا بوارد فتح جبهة ضد الجيش سواء في شمال غرب البلاد أو انطلاقاً من قاعدة التنف، للتخفيف عن حلفائهم في الغوطة، ولا يرغبون بإكساب الحكومة السورية نصراً استراتيجياً فيما لو فكروا بعدوان جوي ضد الجيش وتكررت نكستهم بعد إسقاط «إف ١٦» الإسرائيلية مؤخراً.

إقليمياً فإن بإمكان حلفاء دمشق تقديم الدعم اللوجستي والمادي والبشري والسياسي لعملية الغوطة، فيما تبدو ميليشيات المعارضة و«النصرة» عارية من أي دعم عسكري خارجي فلا طرق برية مع أي مكان آخر ولا حدود دولية قريبة من الغوطة.

أما محلياً فتبعات الحصار قللت من موارد المعارضة المسلحة وجعلتها غير قادرة على الدخول في حرب استنزاف مع الجيش طويلة الأمد، رغم كل ما تعلنه من امتلاك للسلاح والذخيرة، لأن من شأن فتح الجيش جبهات مختلفة تشتيت قوتها، أولاً، واستهلاكاً سريعاً لذخيرتها، ثانياً، ولا تملك سوى الضغط بالقذائف على العاصمة وبملف المخطوفين لديها حيث تشير التقديرات غير الرسمية إلى تواجد بضع آلاف منهم بحوزتها، وسبق للميليشيات أن وضعت بعضهم في أقفاص على أسطح المباني للضغط على الجيش ومنعه من استهداف المسلحين، لكن ما يرشح حالياً يشير إلى أن دمشق لن تتسامح بملفهم ولن تسمح بتهريبهم إذا ما حصل اتفاق، كما حصل في اتفاق حلب مرة أخرى.

لا تبدو لدى أي من تشكيلات المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإرهابية في المناطق الأخرى القدرة على القيام بعملية من شأنها إشغال الجيش عن عملية الغوطة، فاستقرار الجنوب قرار إسرائيلي أردني خارج عن سيطرة المعارضة، ولا رغبة لتلك الأطراف، خاصة الإسرائيلية، بمنح الجيش مبرراً للتمدد أكثر، على حين تبدو جبهات إدلب متعطشة لوصول المزيد من المقاتلين، فيما لو وصل رفاقهم من الغوطة، ليس لمحاربة الجيش السوري حيث أثبتت عملية أبو الظهور عجزهم، إنما لتنفيذ رغبات السيد التركي الذي نقل بلمح البصر ٤ آلاف مقاتل إلى جبهات عفرين وتركهم وحيدين في إدلب، ومن هنا سيكون السؤال التالي إلى جانب من سيقاتل مسلحو الغوطة في إدلب، هل إلى جانب جبهة النصرة أم إلى جانب «أحرار الشام الإسلامية» و«نور الدين زنكي» في ضوء اقتتال مستعر بين طرفين يبدو أنه لتصفية حسابات أميركية تركية للظفر بما تبقى للمسلحين في إدلب وريف حلب الغربي.

لن يكون أي مفاوض في مقابل الحكومة السورية، في وضع مريح، وهي، أي الحكومة، متعطشة لثاني أكبر نصر إستراتيجي في تاريخ الأزمة فيما لو تحقق حسم ملف الغوطة، فلا أوراق لدى الآخرين يمكن أن تشكل تهديداً اليوم.

العاصمة تحت القذائف.. وتصاعد المطالبات بالحسم

الجيش استكمل تحضيراته لعملية الغوطة.. والميليشيات تمنع المدنيين من الخروج

الوطن- وكالات

مع استمرار المناكفات في مجلس الأمن الدولي في محاولة عربية غربية لتجنيب إرهابيي ومسلحي غوطة دمشق الشرقية مصير الحسم على يد الجيش العربي السوري، عاشت العاصمة دمشق يوماً جديداً تحت رحمة قذائف الإرهاب.

هذه الحالة أدت إلى ارتفاع حدة المطالبات الشعبية للجيش بالإسراع في إطلاق عمليته، في وقت أذاق فيه الإرهابيين والمسلحين مرارة تمردهم، في حين أكدت القوات الروسية دعمها له واستعدادها للمشاركة الجوية في العملية المرتقبة.

وأكدت مصادر ميدانية لـ«الوطن»، أن الجيش استكمل عدته وعتاده وباتت انطلاقة عمليته الواسعة في الغوطة الشرقية رهن إشارة القيادة، ولفتت إلى أن وتيرة الأعمال العسكرية التي يشنها الجيش تمهيداً للعملية استمرت أمس بوتيرة مركزة.

وبينت المصادر الميدانية لـ«الوطن» أن غارات سلاح الجو الروسي استمرت على معاقل «جبهة النصرة» الإرهابية في بيت سوى وعربين وسقبا وحمورية، على حين استمر تحليق الطيران المروحي وطائرات الاستطلاع في عموم مناطق الغوطة، فيما أكدت مصادر أهلية أن سلاح الجو جدد استهداف مواقع الإرهابيين والمسلحين في عربين وحوش الضواهرة وفي دوما وحرستا والشيفونية وكفربطنا.

ولفت المصادر الميدانية إلى أن الطيران المروحي استمر أمس برمي المناشير التي تدعو أهالي الغوطة للتوجه نحو معبر مخيم الوافدين، وتبين لهم، بالخرائط، الطرق الواجب عليهم سلوكها للوصول إلى المعبر لتجنب استهداف الجيش للميليشيات و«النصرة»، ما يدحض كل الروايات التي تقول إن الجيش يستهدف المدنيين في الغوطة.

إلا أن مصدراً أهلياً في مخيم الوافدين، أشار في اتصال مع «الوطن» إلى أن حركة الأهالي عبر المعبر معدومة و«لم نلحظ خروج أحد»، متوقعاً أن تكون الميليشيات تمنع الأهالي من الخروج لاتخاذهم كدروع بشرية.

في المقابل، واصلت «المجموعات المسلحة في الغوطة الشرقية» الاعتداء على الأحياء الآمنة السكنية في العاصمة وريفها، بـ«٥٠ قذيفة صاروخية وهاون ورصاص القنص» حتى عصر أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وأفادت مصادر إعلامية، بإصابة أربعة مدنيين بجروح نتيجة سقوط قذيفة على أطراف حي المزة ٨٦، واستهداف الدويلعة بثلاث قذائف وقذيفة في شارع بيروت وثلاث في محيط فندق داما روز وخمس قذائف في ساحة الأمويين ومحيطها، وذلك بعدما أصيب مدني بجروح نتيجة سقوط ثلاث قذائف على شارع الباكستان والشيخ رسلان والقيمرية بدمشق القديمة.

وبينت المصادر، أن «ثلاث قذائف سقطت على أحياء مدينة دمشق القديمة أسفرت عن وقوع أضرار مادية بعدد من المنازل إضافة إلى تضرر أحد الجوامع في حارة الجورة»، لافتاً إلى وقوع أضرار مادية في سور حي باب توما الأثري نتيجة سقوط قذيفة، في حين أصيب مواطن بجروح خطرة نتيجة استهدافه برصاص القنص من قبل المجموعات المسلحة على أطراف منطقة العباسيين في الجهة الشرقية من دمشق.

كما سقطت ٨ قذائف في شارع بغداد ومنطقة الزبلطاني وحيي باب شرقي وبرزة البلد والقصاع ما تسبب بإلحاق أضرار مادية بالممتلكات.

جانب من الدمار نتيجة قذيفة صاروخية أطلقها الإرهابيون على منطقة صلاح الدين بحي ركن الدين في دمشق الجمعة (سانا)

وفي ريف دمشق أصيب ٨ أشخاص في حي جرمانا وسقطت ٢٨ قذيفة على ضاحية الأسد ومحيطها بحرستا.

ورداً على اعتداءات «المجموعات المسلحة»، ذكرت «سانا»، أن وحدات من الجيش العربي السوري وجهت ضربات دقيقة على النقاط التي انطلقت منها القذائف أسفرت عن تكبيد المجموعات المسلحة خسائر بالعتاد والأفراد.

وبينما كان الركود وقلة الحركة سيدي الموقف في أحياء وشوارع العاصمة لاسيما التي يتتالى سقوط القذائف عليها، دون أي تبعات اقتصادية حيث واصل سعر الصرف ثباته على ذات السعر الموجود منذ نحو أكثر من شهر، تحول الرأي العام في العاصمة خلال الأيام القليلة الماضية إلى مناشدة الجيش للحسم في الغوطة وبسرعة، بهدف لجم القذائف.

وبعد يوم من إطلاق الميليشيات المسلحة في حماة وحلب وإدلب وريف اللاذقية الشمالي غرفة عمليات سميت «الغضب للغوطة» لتخفيف العبء عن رفاقهم في الغوطة، أعلنت ميليشيا «جيش الإسلام» أن مدفعيتها استهدفت مواقع للجيش في درعا.